جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الرابع من عام 2023

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 20

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 24

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة 39

تاسعاً:أخبار الهيئة..... 41

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	أكتوبر-ديسمبر 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	284,278	92,003	208.99%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	38,639	15,013	157.37%
إجمالي قيمة الإصدارات	322,917	107,016	201.75%

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية في السوق الأولي لتبلغ 284.3 مليار جنيه خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من عام 2023 مقارنة بـ 92.0 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، بمعدل ارتفاع بلغ 209%، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى الزيادة في قيمة إصدارات أسهم زيادة رؤوس الأموال التي ارتفعت بمقدار 105.14 مليار جنيه خلال الفترة، و ذلك نتيجة صدور تعديلات قواعد القيد لتيسير إجراءات زيادة رؤوس الإموال لدى الشركات المقيدة، وتفويض الجمعية العامة غير العادية لمجلس الإدارة في إتمام الزيادة وفقاً لبرنامج زمني و إتاحة الزيادات على شرائح بحد أقصى رأس المال المصدر، بالإضافة إلى تنظيم التصرف في أسهم الخزينة للتوزيع كأسهم مجانية.
بينما ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة 157.37% مسجلاً 38.64 مليار جنيه.

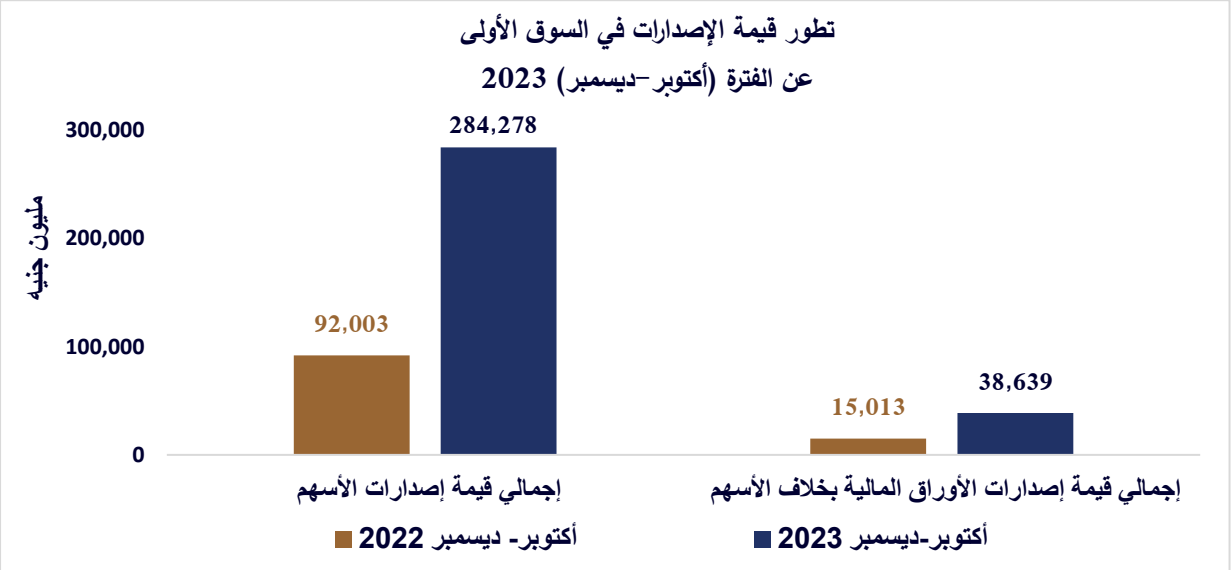

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق ديسمبر 2023	إغلاق ديسمبر 2022	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	24,894.26	14,598.53	70.53%
EWI EGX70	5,473.42	2,801.93	95.34%
EGX100 EWI	7,880.35	4,145.50	90.09%
مؤشر تميز	6,380.11	3,567.30	78.85%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع عن عامي 2022&2023)

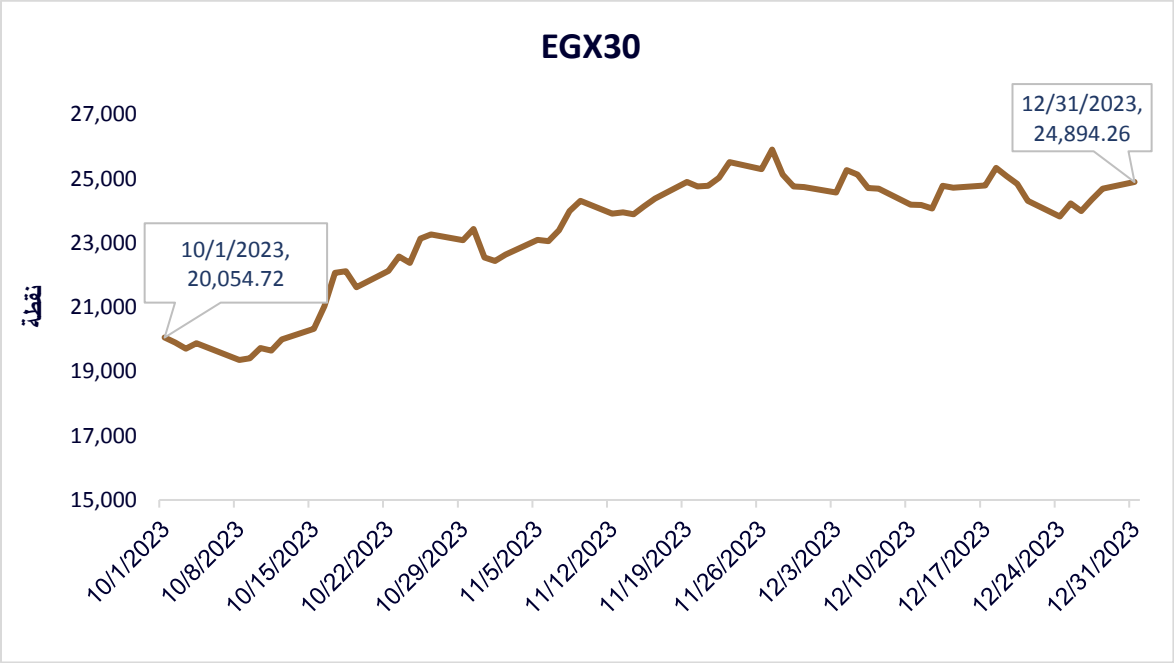

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أكتوبر–ديسمبر 2023):

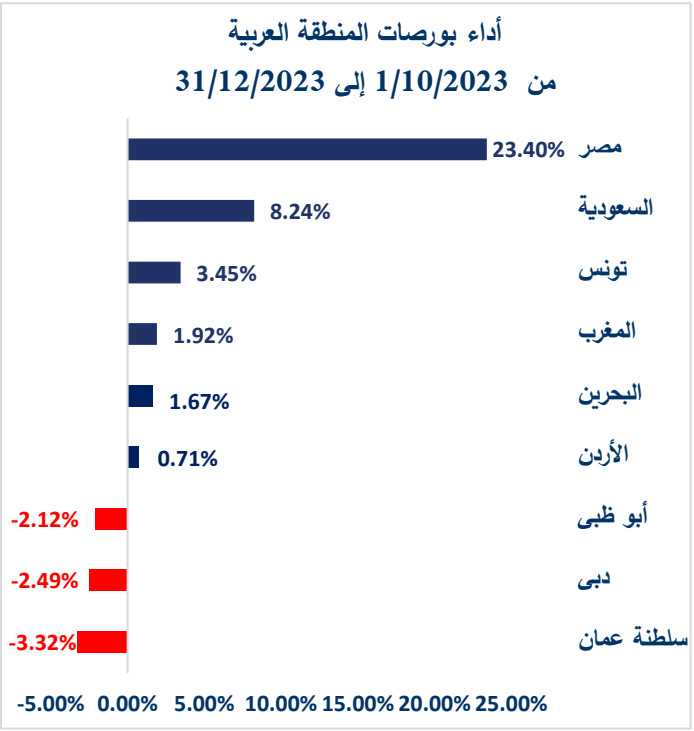

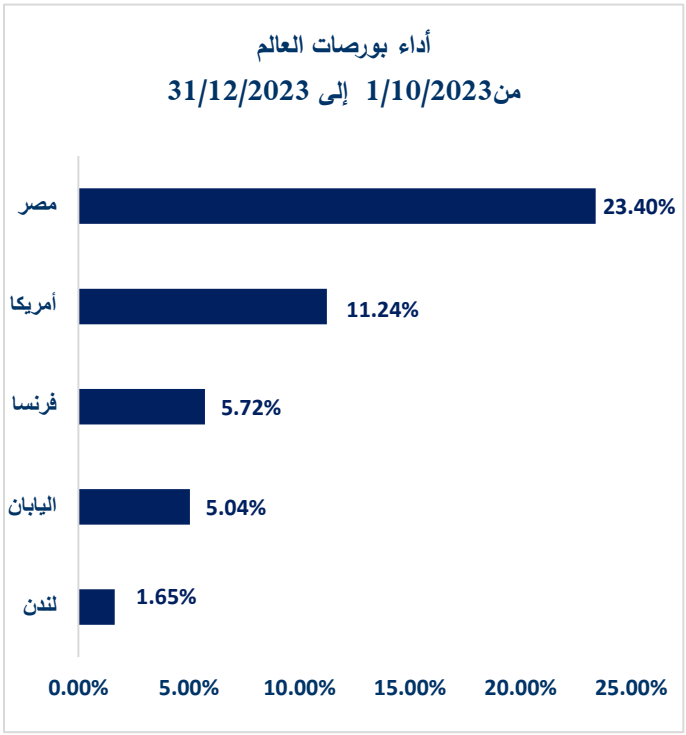

السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
عمان	MSM 30 (MSI)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أكتوبر–ديسمبر 2023:

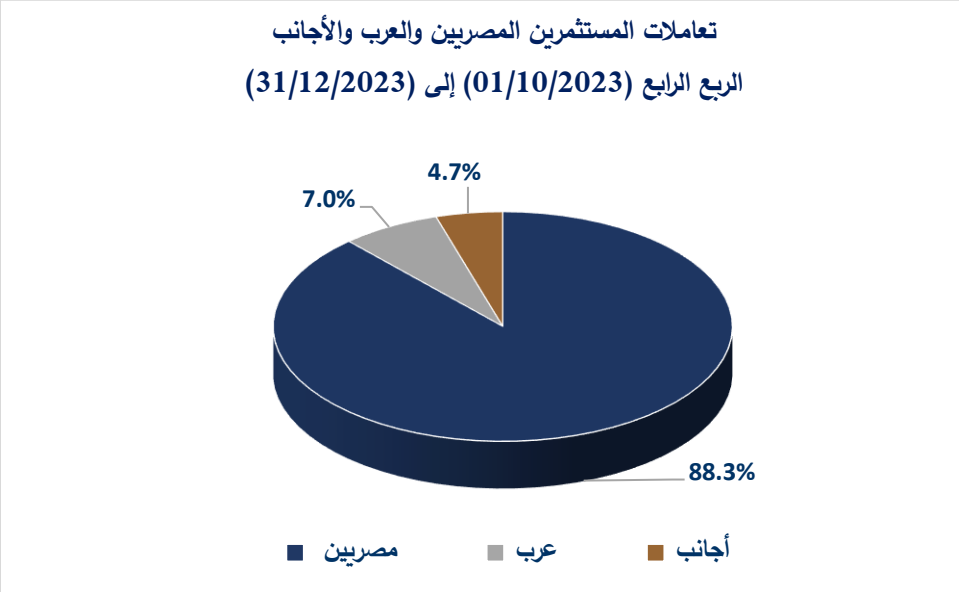

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعادا الصفقات خلال الربع الرابع من عام 2023 على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 88.3% ثم العرب بنسبة 7.0% ثم جاءت تعاملات الأجانب بنسبة 4.7%.

ب–إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1–3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــــان	أكتوبر–ديسمبر 2023	أكتوبر–ديسمبر 2022	معدل التغير(%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	297,800	182,983	62.7%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	2,286,814	30,580	7378.0%
إجمالي قيمـة التـداول (بالمليون جنيه)	2,584,614	213,563	1110.2%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	79,814	46,075	73.2%

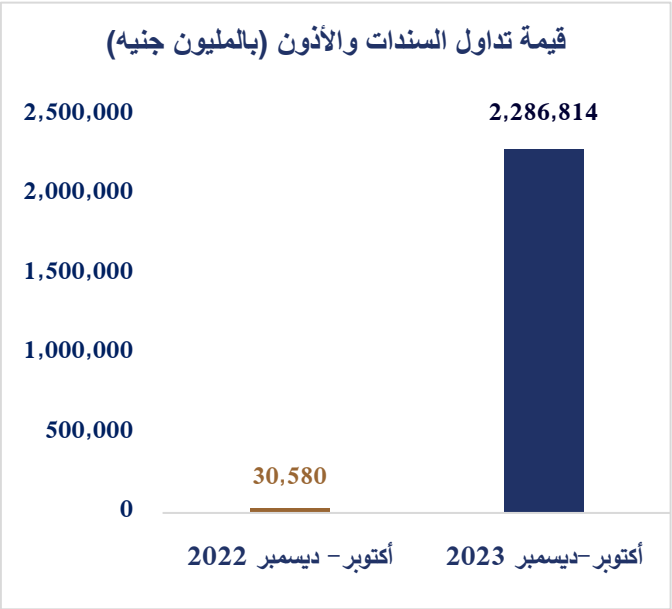

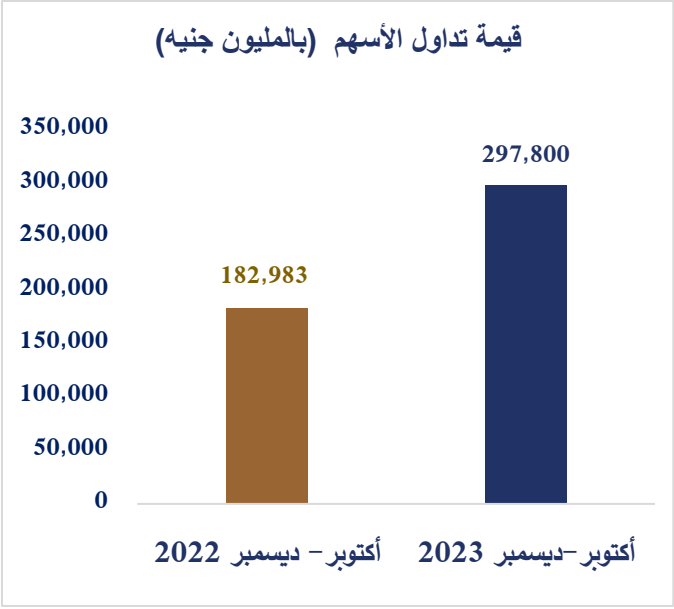

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين ارتفاع قيمة تداول الأسهم بنسبة 62.7% خلال الربع الرابع من عام 2023 بالمقارنة بالربع الرابع من عام 2022، وذلك قد يكون نتيجة لحزمة التعديلات التي أصدرتها هيئة الرقابة المالية على قيد وشطب الأوراق المالية، بالإضافة إلى موافقة الهيئة على توسع البورصة في إستخدام آلية التنفيذ العكسي–عبر بيع ما تم شرائه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحييد الأثر على سعر الإقفال بدون إلغاء العمليات التي كانت تؤثر على نظام التسويات في مصر، وذلك من أجل استقرار الأسواق وسلامة التعاملات للارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية–مما أثمر عن إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في البورصة المصرية، وارتفاع عدد المستثمرين المكودين خلال عام 2023 إلى ما يزيد عن 329 ألف مستثمر جديد مقارنة بنحو 178 ألف مستثمر جديد خلال الفترة المقارنة بالعام الماضي؛ ومن ثم زيادة قيمة تداول الأسهم.

ومن ناحية أخرى ارتفعت قيمة تداول السندات بنسبة غير مسبوقة خلال الربع الرابع من عام 2023 بالمقارنة بالربع الرابع من العام السابق، ويرجع ذلك إلى بدء التداول على السندات وأذون الخزانة في البورصة المصرية منذ سبتمبر 2023. والتي بلغت نحو 2287 مليار جنيه خلال الربع الرابع 2023، محققة معدل زيادة بلغ 7378% عن الربع الرابع من عام 2023.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الرابع من عام 2023

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق ديسمبر 2023	إغلاق ديسمبر 2022	معدل التغير (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	1719.7	961.2	78.91%
رأس المال السوقي لـ EGX30	1168.0	629.5	85.54%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	2.7	1.4	92.86%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2023 & 2022).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 1719.7 مليار جنيه في نهاية الربع الرابع من عام 2023 وذلك بزيادة بلغت نحو 78.91% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي (1) بنهاية الفترة نحو 16.9% وهي النسبة الأعلى منذ عام 2017.

د) أعداد المستثمرين الجدد

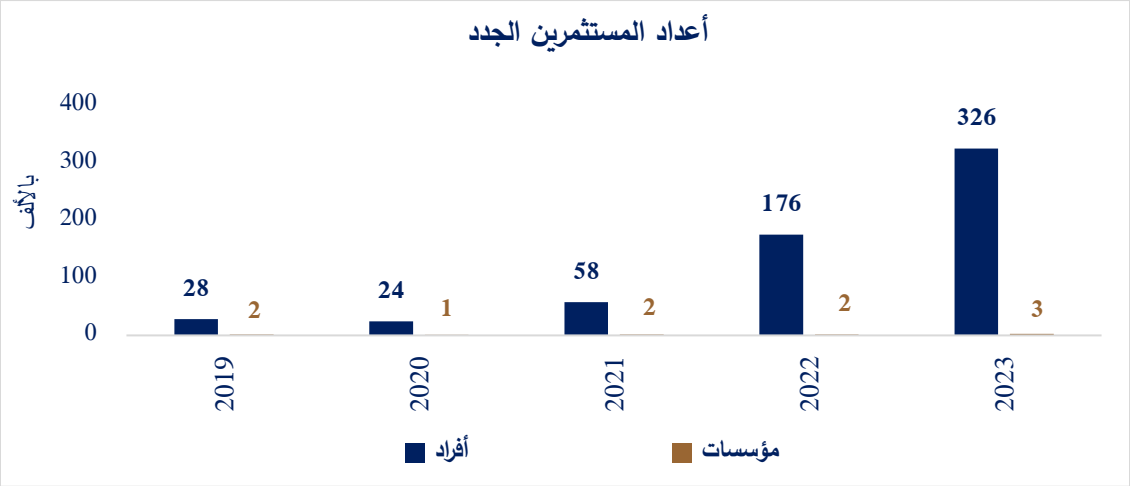

شهدت اعداد المستثمرين الجدد رقم غير مسبوق خلال عام 2023، حيث سجلت 329 ألف مستثمر خلال عام 2023، مقارنة بنحو 178 ألف مستثمر جديد خلال العام الماضي، بمعدل زيادة بلغ 84.8%.

(1) الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 10157.4 مليار جنيه لعام 2023/2022 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أكتوبر إلى ديسمبر 2023):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر -ديسمبر 2023	أكتوبر -ديسمبر 2022	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	10,190.2	6,587.9	54.68%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	8,952.7	7,972.1	12.30%
إجمالي	19,142.9	14,560.0	31.48%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	5,683.1	2,961.0	91.93%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	4,718.5	4,010.3	17.66%
إجمالي	10,401.6	6,971.3	49.21%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

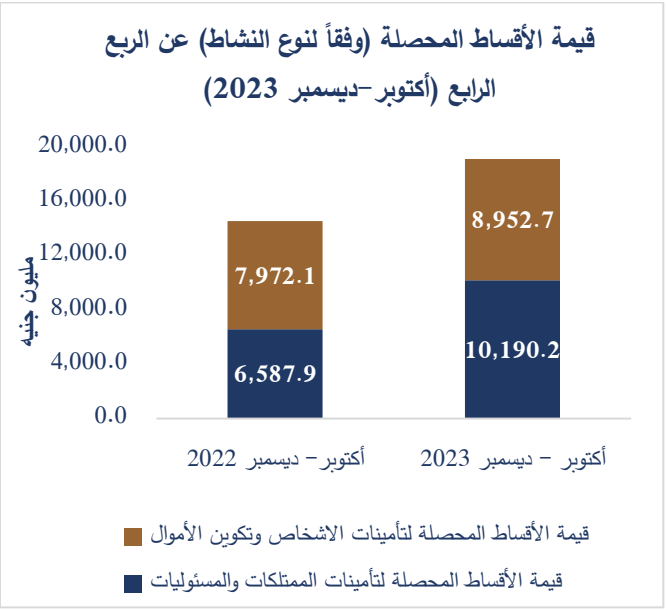

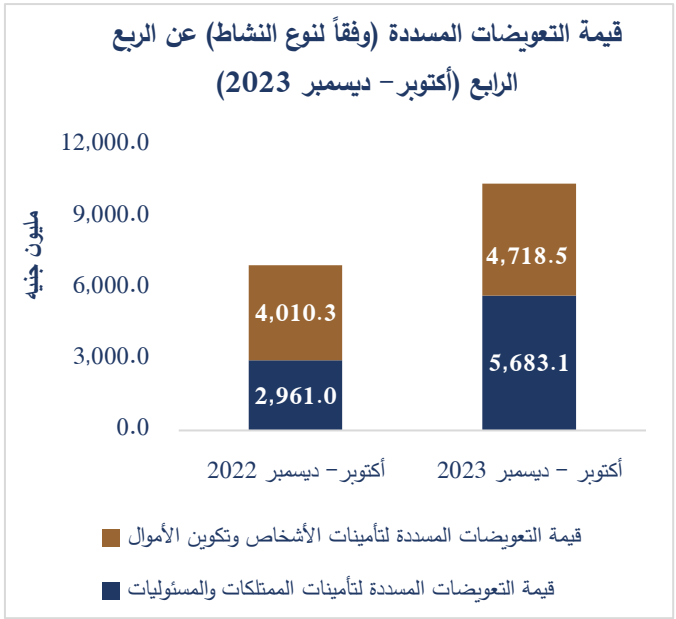

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 19.1 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 بالمقارنة بـ 14.6 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 31.48%، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 10.2 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2023 مقابل 6.6 مليار جنيه خلال الربع االرابع من2022، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 9 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2023 مقابل 8 مليار جنيه خلال الربع الرابع من2022.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 10.4 مليار جنيه خلال الربع االرابع من عام 2023 بالمقارنة بـ 7 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 49.21%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 5.7 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2023 مقابل 3 مليار جنيه خلال الربع الرابع من2022، وارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة حيث بلغت قيمة 4.7 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2023 مقابل 4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من2022.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أكتوبر إلى ديسمبر 2023):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر -ديسمبر 2023	أكتوبر -ديسمبر 2022	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	16,880.8	12,389.3	%36.25
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	2,262.1	2,170.7	%4.21
إجمالي	19,142.9	14,560.0	%31.48
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	9,177.1	6,230.5	%47.29
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	1,224.5	740.8	%65.29
إجمالي	10,401.6	6,971.3	%49.21

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

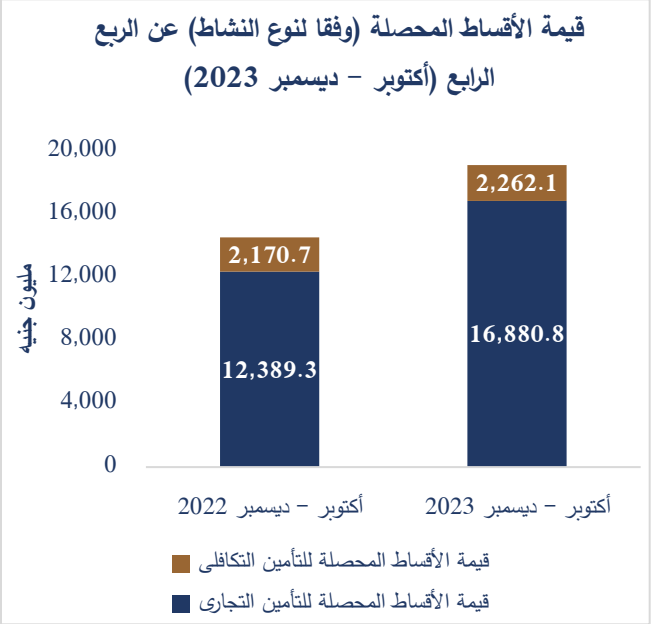

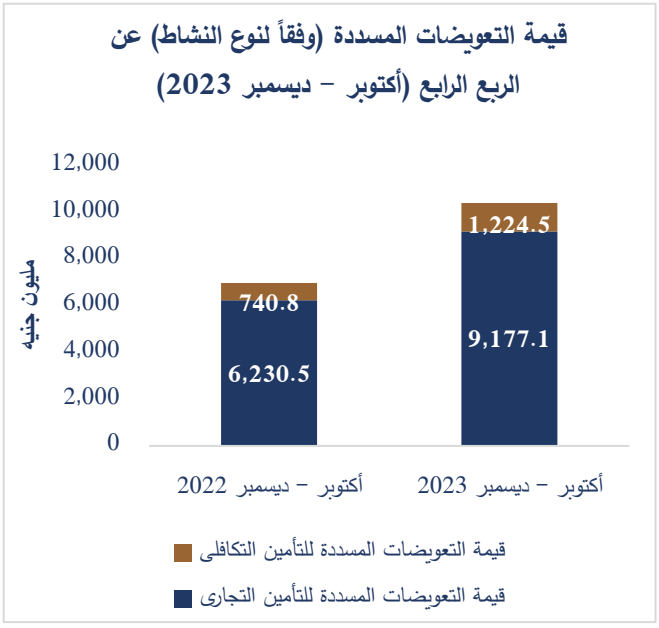

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 19.1 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 بالمقارنة بـ 14.6 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 31.48%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى16.9 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 بالمقارنة بـ 12.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022 ، وارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الرابع من عام 2023 حيث حققت 2.3 مليار جنيه بالمقارنة بـ 2.2 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 10.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 بالمقارنة بـ 7 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022 وبمعدل نمو بلغ 49.21%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 9.2 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 بالمقارنة بـ 6.2 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022، بينما سجلت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الرابع من عام 2023 قيمة 1.2 مليار جنيه بالمقارنة بـ 0.7 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2022.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى ديسمبر 2023	حتى ديسمبر 2022
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	42	41
مجمعات التأمين	5	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى ديسمبر2023	حتى ديسمبر 2022
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	98	96
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14919	14345
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	31	29
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	312	311
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	379	378
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	53	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 7.9 مليار جنيه عن الربع الرابع (2023/10/1-2023/12/30) مقابل نحو 5.4 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 46.3%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الرابع من عام 2023:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (أكتوبر-ديسمبر 2023)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أكتوبر-ديسمبر 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022		أكتوبر-ديسمبر 2023	أكتوبر-ديسمبر 2022	
الإجمالي	1430	1111	%28.71	3693.7	1957.2	%88.73

يتضح من الجدول زيادة عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2023/10/01-2023/12/31) بنسبة تصل إلى 28.71% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2022، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو88.73% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق. وترجع هذة الزيادة في كلٍ من عدد المستثمرين وقيمة التمويل العقاري إلى إصدار مجلس إدارة الهيئة قرارًا بتعديل القرار رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، مما يسمح بزيادة قيمة قسط التمويل العقارى ليصبح 50% من إجمالى دخل المتقدم للحصول على التمويل العقارى بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة؛ ليخفف من حدة الارتفاع فى أسعار الفائدة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أكتوبر-ديسمبر 2023)

فئة المساحات م2	أكتوبر -ديسمبر 2023		أكتوبر -ديسمبر 2022		معدل التغير %
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية%	
من 0 -66 م2	180	%12.59	74	%6.66	%143.24
من 66-86 م2	255	%17.83	272	%24.48	%6.25-
أكبر من 86 م2	995	%69.58	765	%68.86	%30.07
الإجمالي	1430	%100	1111	%100	%28.71

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 69.58% في الربع الرابع من عام 2023، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر

التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 68.86%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أكتوبر-ديسمبر 2023)

نوع الغرض	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2022		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	1381	%96.58	1091	%98.2	%26.58
أخرى	49	%3.43	20	%1.8	%145
الإجمالي	1430	%100	1111	%100	%28.71

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أكتوبر-ديسمبر 2023)

نوع العميل	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2022		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	1575.5	%42.65	829.2	%42.37	%90
عميل صندوق	4.0	%0.11	6.58	%0.34	%38.88-
محافظ مشتراه	2114.2	%57.24	1121.4	%57.30	%88.53
الإجمالي	3693.7	%100	1957.2	%100	%88.73

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2023	في نهاية ديسمبر 2022	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	20	17	17.6%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	3831.7	3134.1	22.2%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 20 بنهاية الربع الرابع لعام 2023، مقابل 17 شركة في نهاية الربع الرابع عام 2022 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الرابع من عام 2023 نحو (176) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (190) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2022 بمعدل انخفاض بلغ 7% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية ديسمبر عام 2023

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2023	في نهاية ديسمبر 2022	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	176	190	%7.4-

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أكتوبر -ديسمبر 2023	أكتوبر – ديسمبر 2022	معدل التغير %
عدد العقود	575	711	-19.13%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	38,959.8	23,209.9	67.86%

شهدت الفترة (أكتوبر–ديسمبر) عام 2023 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2022، حيث تزايدت خلال الفترة لتصل إلى نحو 38.95 مليار جنيه مقارنةً بـ 23.21 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 67.86%، بينما انخفض عدد العقود إلى 575 عقدًا مقارنة بـ 711 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 19.13%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

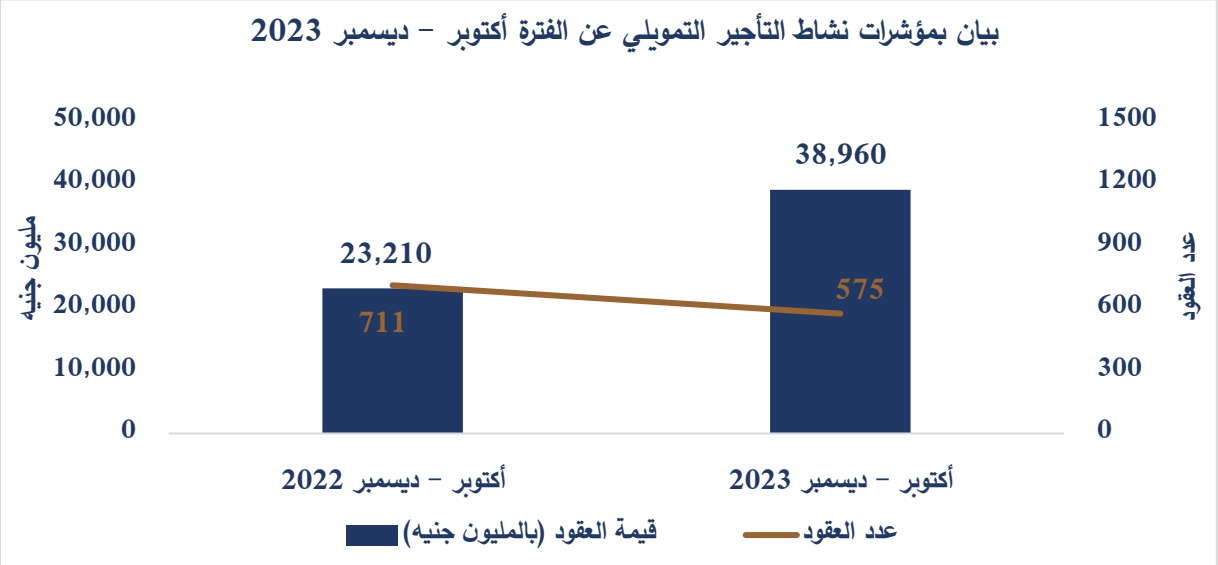

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	أكتوبر -ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2022	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	33,240.5	%85.32	19,509.6	%84.06
2	آلات ومعدات	1,835.2	%4.71	893.8	%3.85
3	سيارات نقل	1,352.4	%3.47	972.5	%4.19
4	سيارات ملاكي	992.8	%2.55	326.6	%1.41
5	معدات ثقيلة	567.4	%1.46	740.8	%3.19
6	خطوط إنتاج	529.9	%1.36	434.0	%1.87
7	أجهزة مكتبية	26.6	%0.07	0.0	%0.00
8	بواخر	0.0	%0.00	12.3	%0.05
9	أخرى	415.1	%1.07	320.3	%1.38
	الإجمالي	38,959.8	%100	23,209.9	%100

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (أكتوبر – ديسمبر) 2023 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 33.24 مليار جنيه وبنسبة 85.32% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 84.1% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط الآلات والمعدات باستحواذه على 4.71% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 1.8 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات النقل بقيمة عقود بلغت نحو 1.3 مليار جنيه وبنسبة 3.47% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 18.8 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2023 بالمقارنة بنحو 14.3 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2022، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 31.3%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

البيـــــــان	في نهاية ديسمبر 2023	في نهاية ديسمبر 2022	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	18,754.7	14,287.4	31.3%
الشركات المحيلة (العملاء)	605	543	11.4%

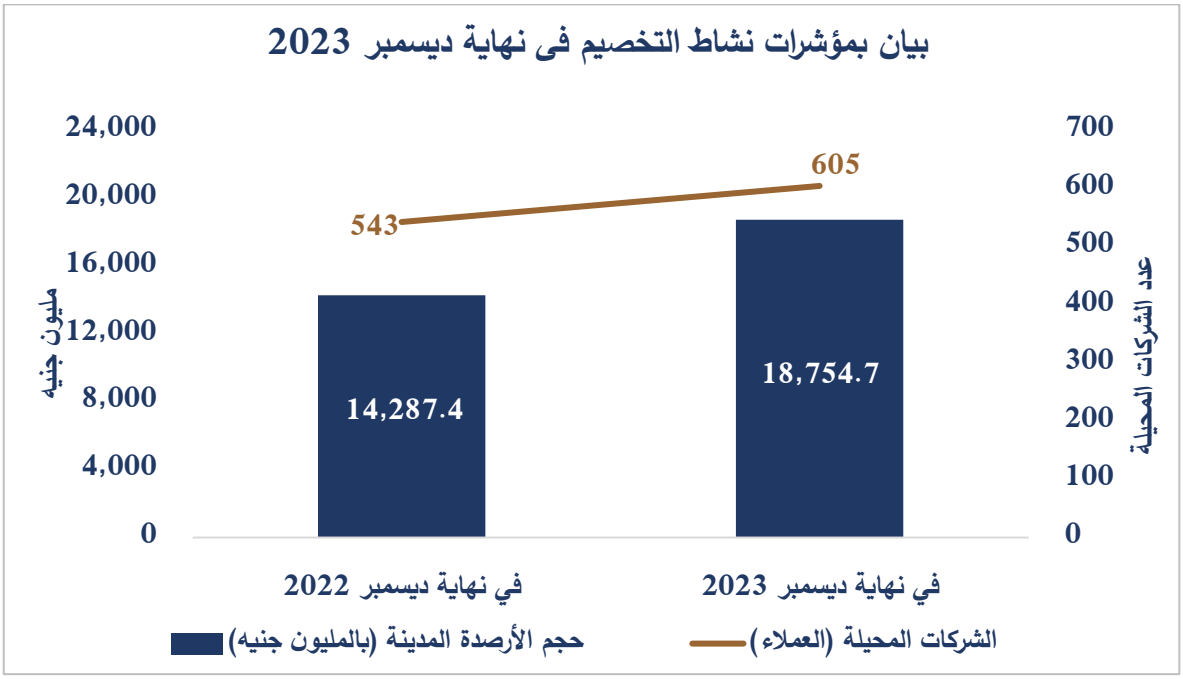

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيـــــــان	اكتوبر-ديسمبر 2023	اكتوبر-ديسمبر 2022	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	12,495.1	10,367.4	20.5%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	8,119.2	6,766.8	20.0%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	4,375.9	3,600.6	21.5%

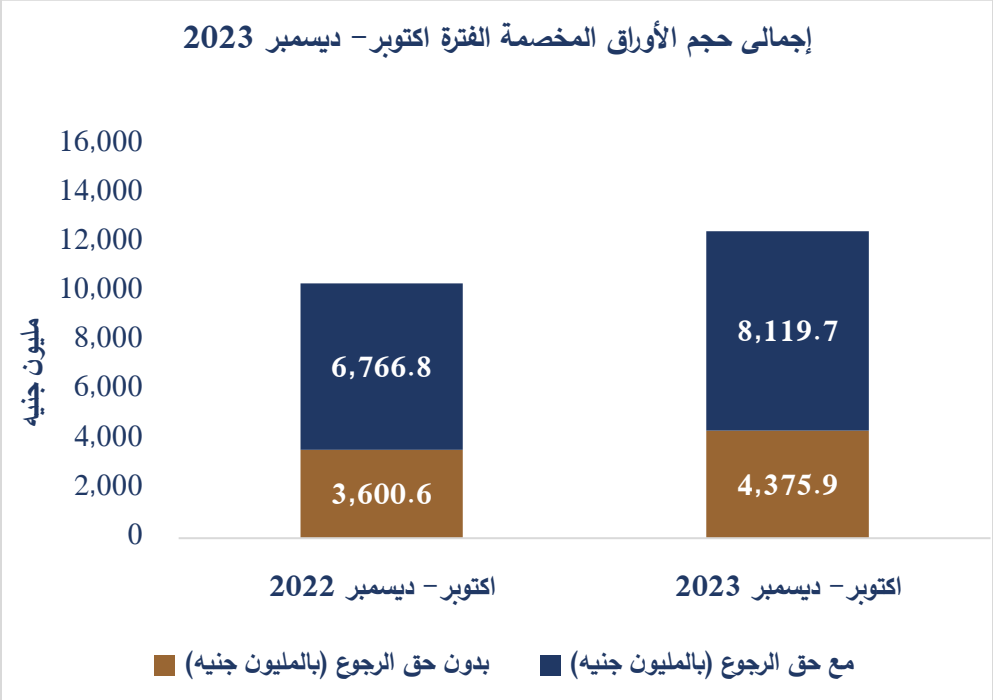

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية ديسمبر 2023	في نهاية ديسمبر 2022
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	39	32

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	أكتوبر –ديسمبر 2023	أكتوبر –ديسمبر2022	معدل التغير %
عدد العملاء (بالألف)	827.2	765.2	8.1%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	14,205.4	8,709.6	63.1%

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي مايزيد عن 827 ألف عميل خلال الربع الرابع (أكتوبر–ديسمبر) 2023 وذلك مقارنة بنحو 765 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق محققًا معدل نمو بلغ 8.1%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 14.2 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بـ 8.7 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 63.1%.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	أكتوبر-ديسمبر 2023	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	شراء سيارات ومركبات	5,507.6	38.77%
2	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	3,819.7	26.89%
3	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	828.0	5.83%
4	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	718.0	5.05%
5	هواتف محمولة	683.8	4.81%
6	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة	591.6	4.16%
7	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	585.4	4.12%
8	الأثاث وتجهيزات المنازل	341.8	2.41%
9	حلول الطاقة المتجددة للمنازل	184.5	1.30%
10	خدمات اشتراكات النوادى	179.3	1.26%
11	المواد الغذائية	155.4	1.09%
12	أخرى	610.3	4.30%
	الإجمالي	14,205.4	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أكتوبر – ديسمبر) 2023 شهدت استحواذ شراء السيارات والمركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 5.51 مليار جنيه وبنسبة 38.77% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات باستحواذه على 26.89% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 3.82 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث التشطيبات والتجهيزات المنزلية بقيمة تمويل بلغت نحو 0.83 مليار جنيه وبنسبة 5.83% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2024

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الرابع 2023:

النشاط	في نهاية الربع الرابع 2023		في نهاية الربع الرابع 2022	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,812.5	50,614.6	3,938.8	38,422.7
تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر)	0.4	0.5	13.7	10.1
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	6.2	6,477.1	2.0	1,846.6
الإجمالى	3,819.2	57,092.1	3,954.5	40,279.4

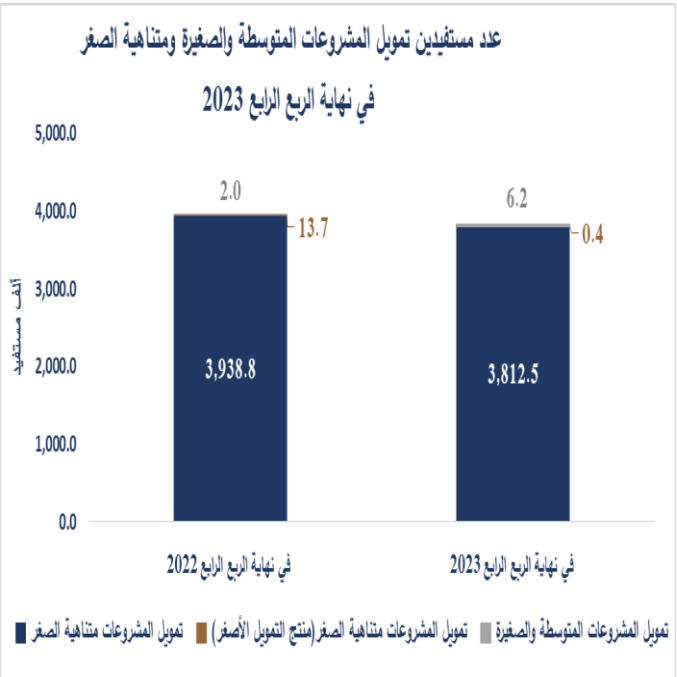

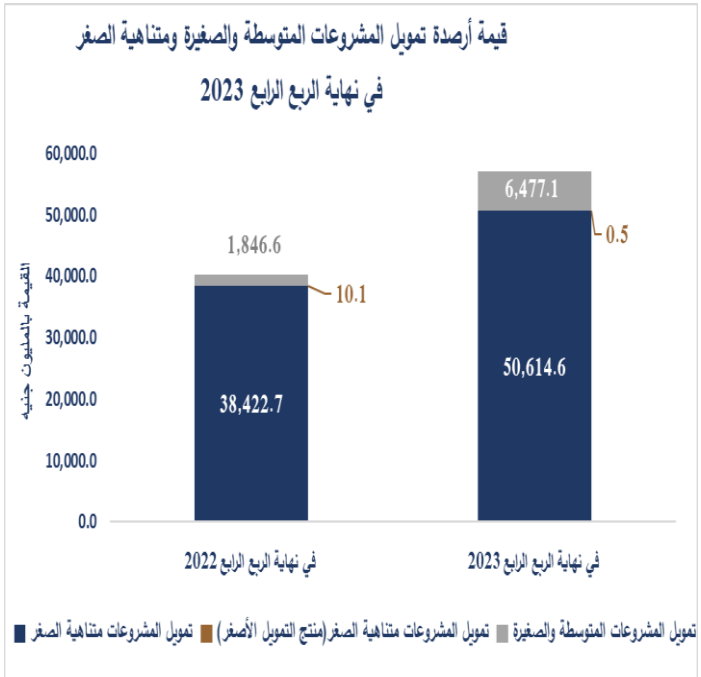

2) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

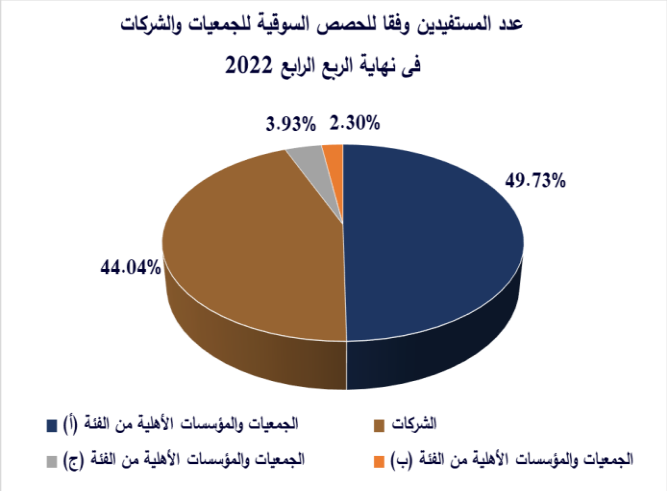

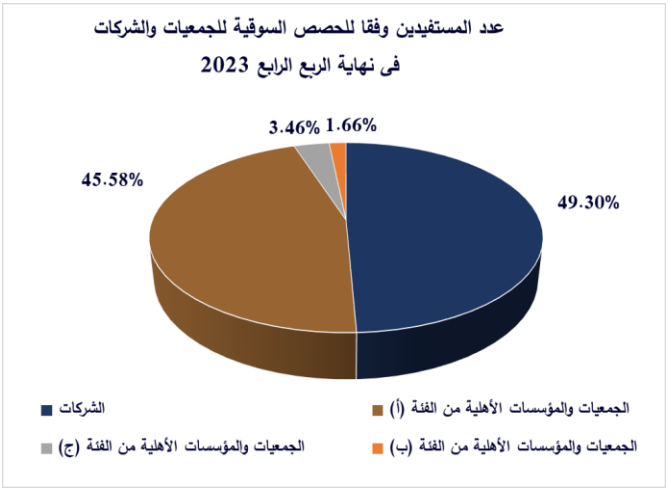

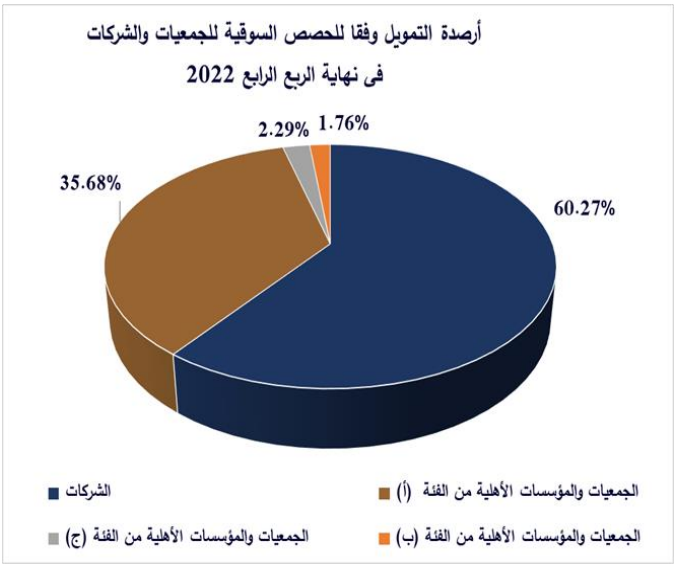

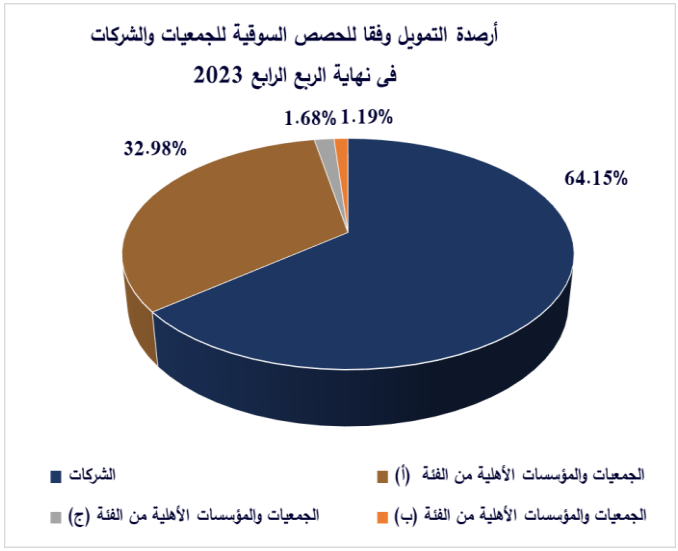

شهـــــد نهاية الربع الرابع من عام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة التمويل بنسبة 31.7% حيث بلغت نحو 50.6 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2022 والتي بلغت فيه أرصـــــدة التمويل نحو 38.4 مليار جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 3.2% حيث بلغ العدد حوالي 3.81 مليون مستفيد في نهاية الربع الرابع من عام 2023، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2022 والذي كان فيه عدد المسـتفيدين نحو 3.94 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 32.5 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.9 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 23.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 64.15%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 49.3%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 16.7 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.74 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 13.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.96 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 32.98%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 45.58%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 603 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 63.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 675.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 90.6 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.19%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.66%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 850.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 131.9 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2022، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 881.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 154.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 1.68%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 3.46%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجاري–خدمي–زراعي–إنتاجي)

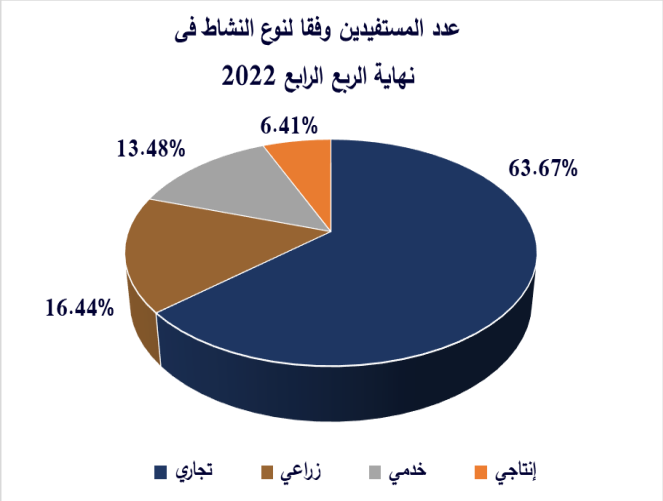

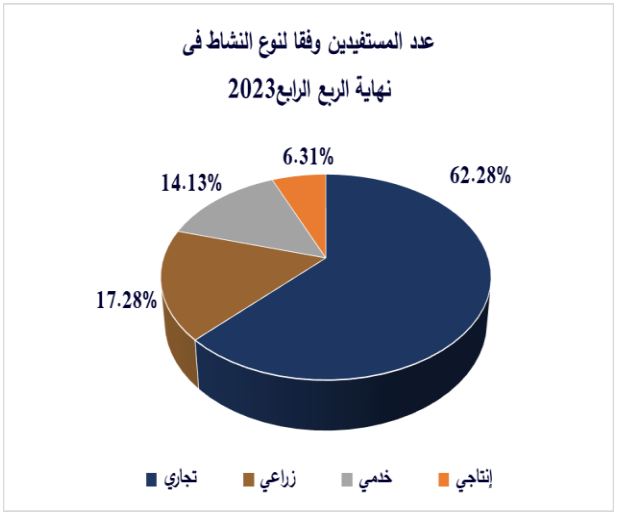

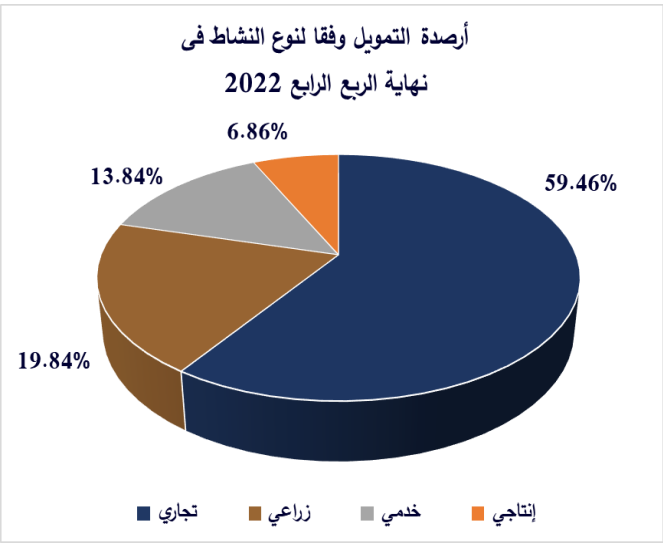

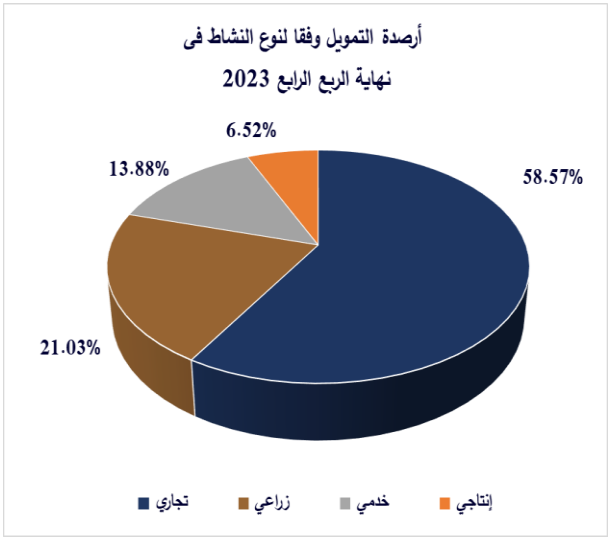

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع لعام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2022 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 29.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.4 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الرابع عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 22.8مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.5 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 58.57%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.28%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 10.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 658.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 647.4 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 21.03 %، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 17.28%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 7مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 538.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 5.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 531.1 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.88%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 14.13%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 240.7 ألف

مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 252.5 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.52%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.31%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

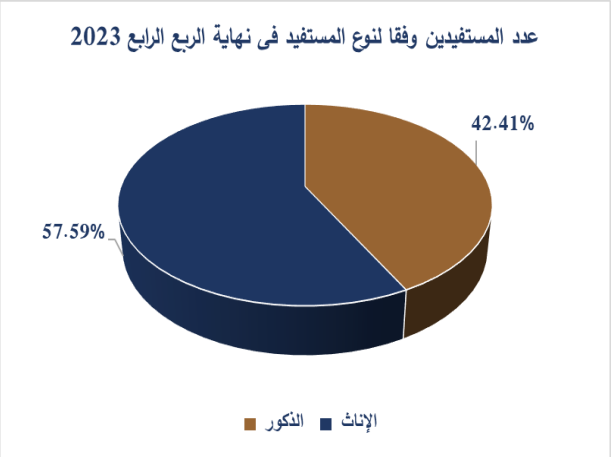

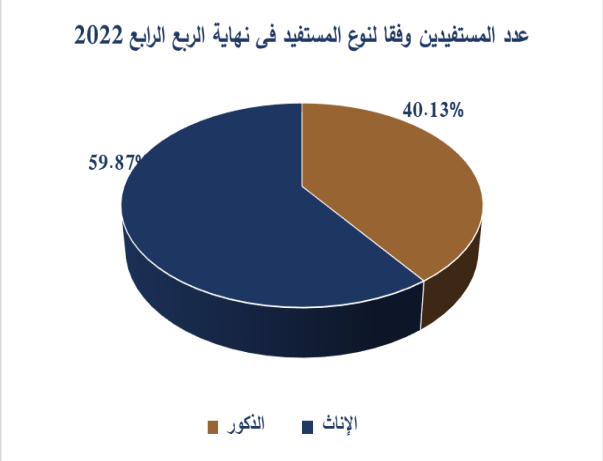

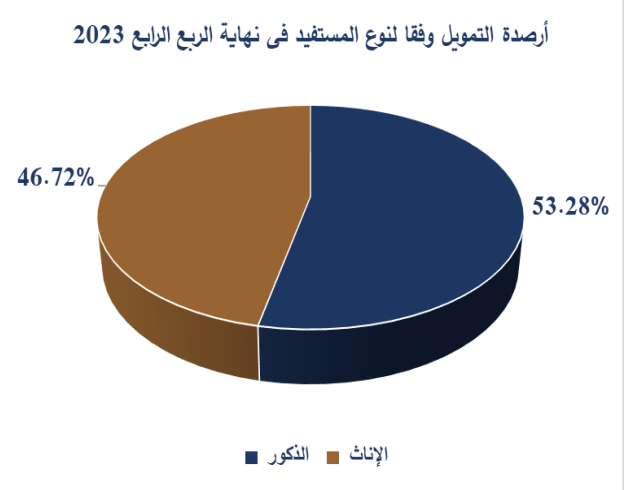

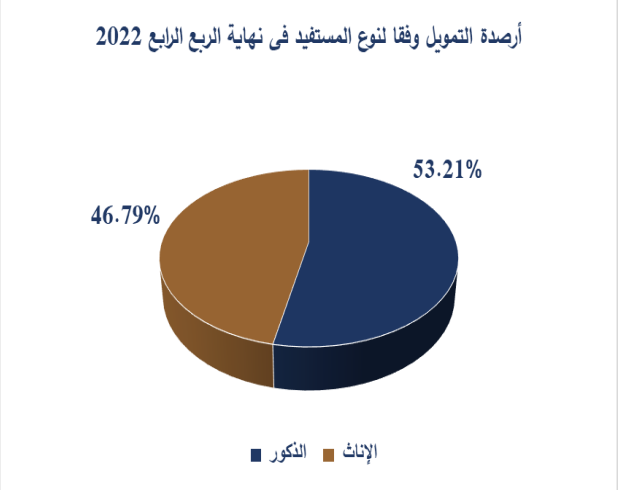

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2023 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2022 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2023 نحو 27 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.62 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع 2022 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 20.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.58 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2023 المركز الأول بنسبة 53.28%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 42.41%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع عام 2023 نحو 23.6 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2022 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 18 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.4 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع 2023 المركز الثاني بنسبة 46.72%، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 57.59%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

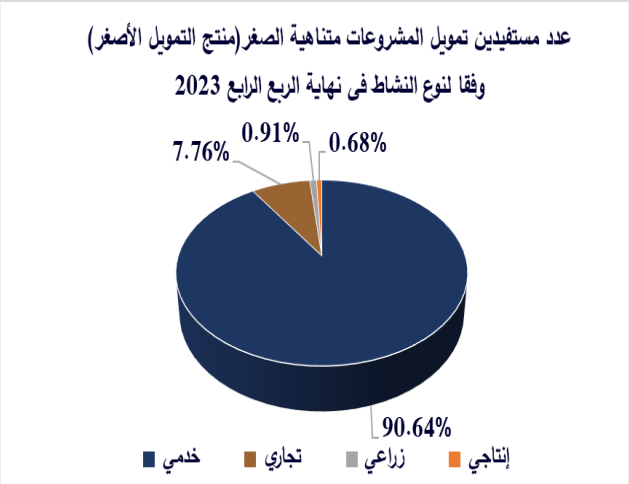

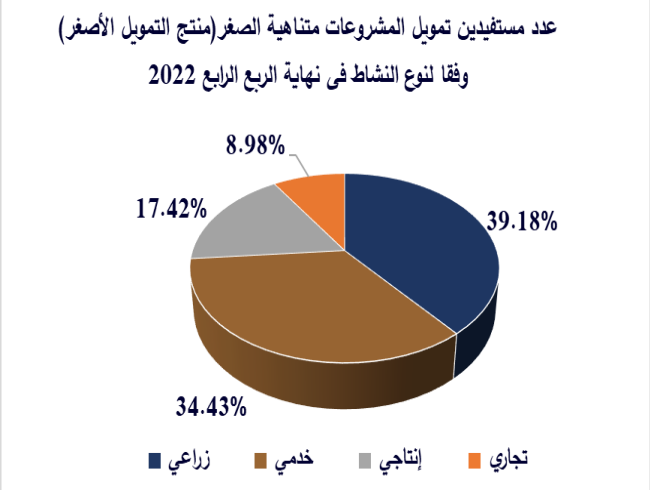

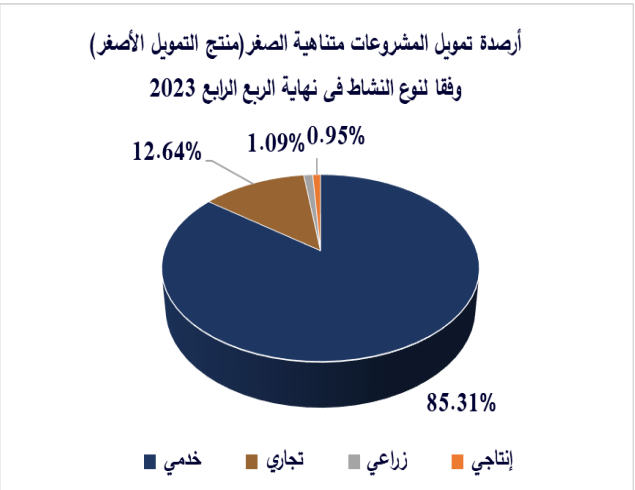

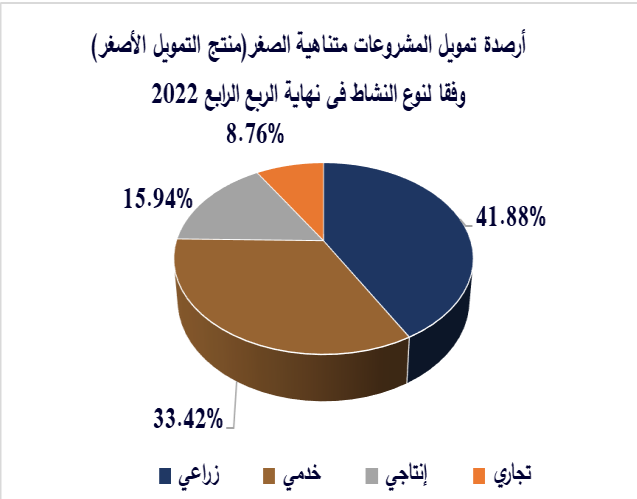

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2023 انخفاضًا في قيمة أرصدة التمويل الأصغر (النانو فاينانس) بنسبة 95% حيث بلغت نحو 0.5 مليون جنيه، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2022 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 10.09 مليون جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 97.1% حيث بلغ العدد حوالي 0.4 ألف مستفيد في نهاية الربع الرابع عام 2023، مقارنة بـ 13.7 ألف مستفيد بنهاية الربع الرابع عام 2022.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.39 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 397 مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.37 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 4713 مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الأول بنسبة 85.31%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 90.64%.

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الثانى في نهاية الربع الرابع من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.06 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 34 مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.88 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1229 مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الثانى بنسبة 12.64%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 7.76%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 0.005 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 4 مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.22 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5363 مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثالث بنسبة 1.09%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 0.91%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.004 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 3 مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل حوالي 1.61 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2384 مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 0.95%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 0.68%.

4) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

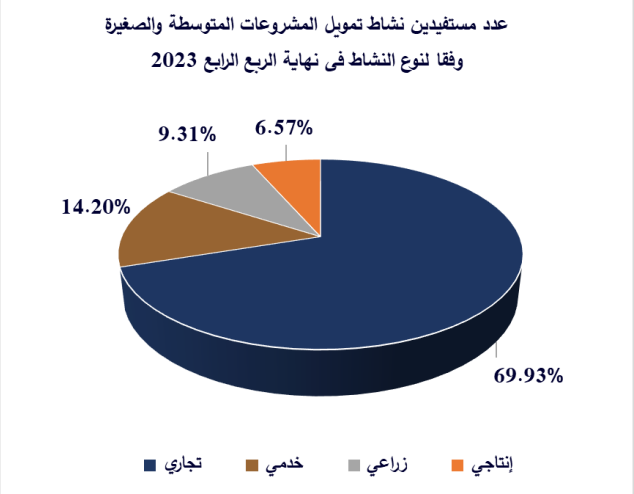

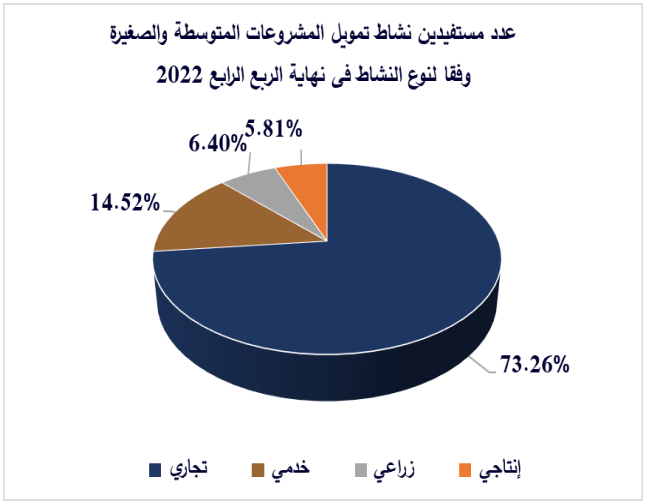

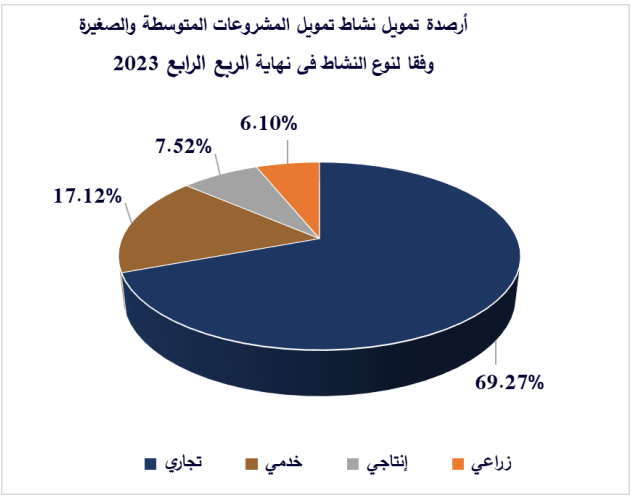

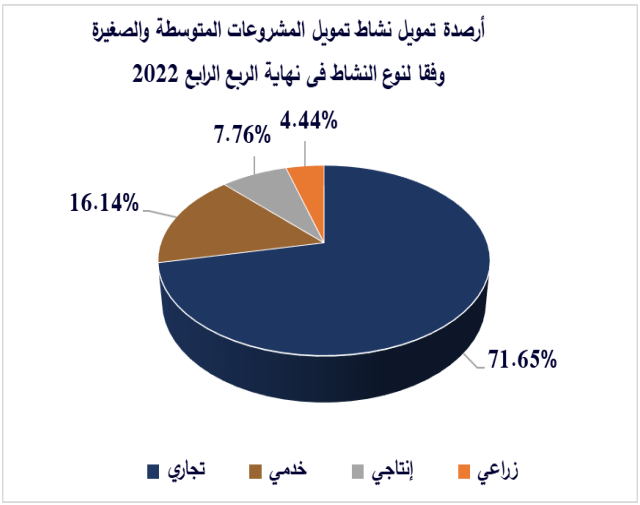

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2023 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 261% حيث بلغت نحو 6.5 مليار جنيه، مقارنة بـ 1.8 مليار جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2022.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 210% حيث بلغ العدد حوالي 6.2 ألف مستفيد في نهاية الربع الرابع عام 2023، مقارنة بحوالي 2.03 ألف مستفيد بنهاية الربع الرابع عام 2022.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4,486.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 4.31 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 69.3%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 69.9%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الرابع من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1,108.7 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.88 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 17.12%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.2%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الرابع من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل والمركز الرابع من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 486.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.41 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 7.52%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.57%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل والمركز الثالث من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 395 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.57 ألف مستفيد.
واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 6.1%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 9.31%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1025) في نهاية الربع الرابع عام 2023.

جدول (7–2) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الرابع من عام 2023

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	22	903	925
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	19	128	147
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	962	110	1,072
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	22	1,934	1,956
الإجمالي	1,025	3,075	4,100

جدول 3(7–) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الرابع من عام 2023

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	5	568	573
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	10	11
الإجمالي	6	578	584

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2022

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية ديسمبر 2023:

البيـــــان	في نهاية ديسمبر 2023	في نهاية ديسمبر 2022	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	155.1	128.9	%20.3
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	2,461.7	1,758.4	%40

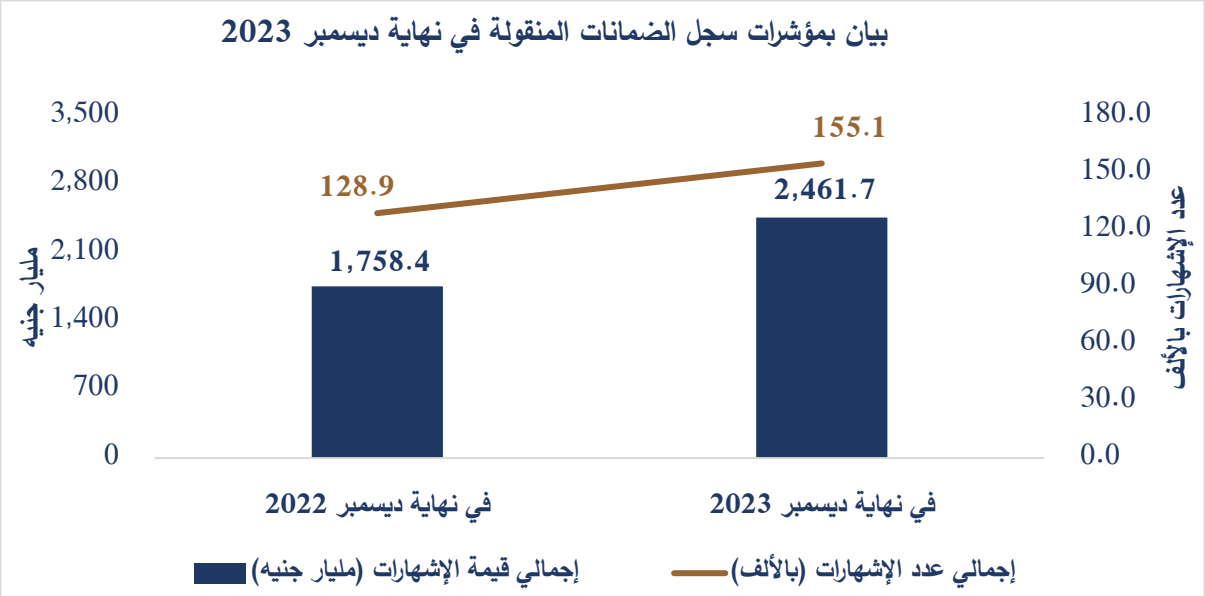

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.5 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 155.1 ألف إشهار في نهاية ديسمبر 2023، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 1.8 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 128.9 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 40% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر ديسمبر 2023

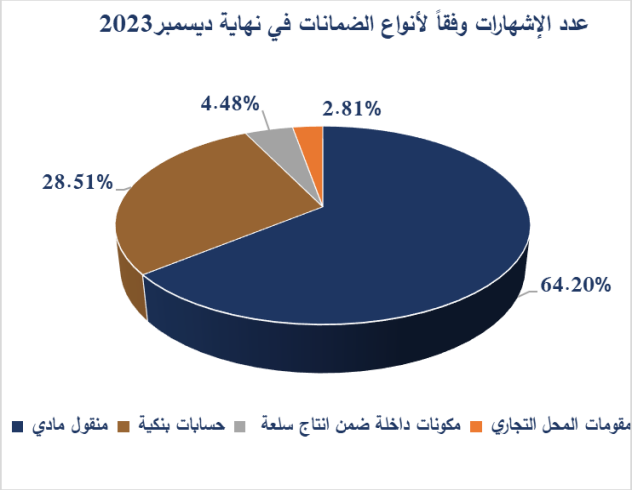

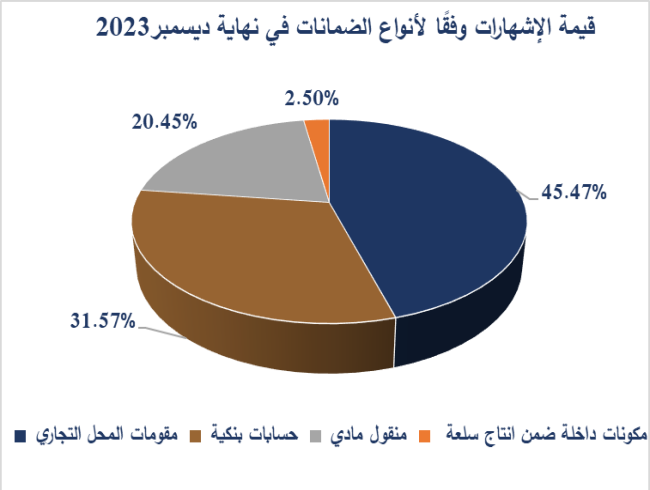

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر ديسمبر 2023

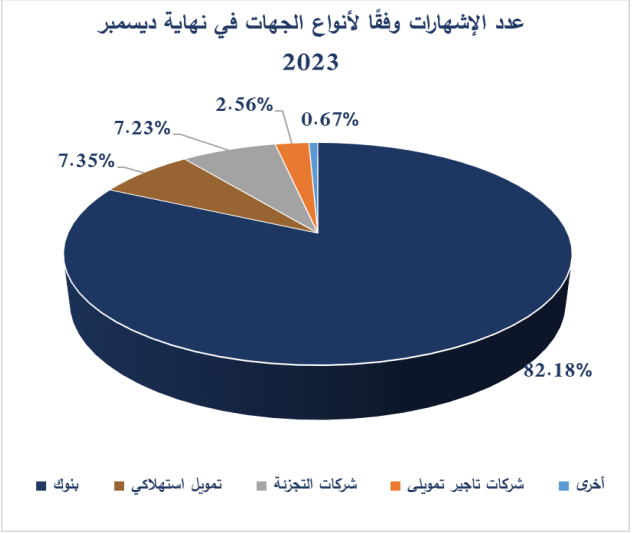

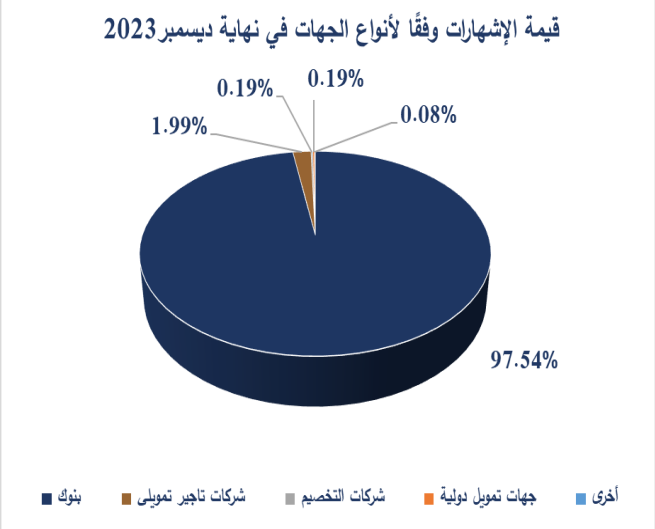

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

الرقابة المالية تطور قواعد القيد لتيسير تعامل الشركات على أسهم الخزينة.

- صدور مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (210) لسنة 2023، لتيسير تعامل الشركات على أسهم الخزينة، على النحو الذي يمكن الشركات المقيدة من الاستثمار في أسهمها لتستفيد من فرص نموها.
- حيث سمحت التعديلات الجديدة للشركات الراغبة في شراء أو بيع جانب من أسهمها (أسهم الخزينة) بأن تخطر البورصة مسبقا برغبتها في ذلك وفقا للنموذج المعتمد من الهيئة، على أن يتم تنفيذ عمليات الشراء لأسهم الخزينة من خلال السوق المفتوح وليس سوق الصفقات الخاصة، مع الغاء الفترة الزمنية السابقة والمحددة بثلاثة أيام على الأقل قبل التعديل ما بين اخطار الشركة بشراء أسهم الخزينة والتنفيذ، مع إرفاق محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة المتضمن قرار الشراء أو البيع قبل بدء التنفيذ ، بمراعاة أن تكون الأسهم المراد شرائها في صورة أسهم محلية ، وألا تقل مدة احتفاظ الشركة بأسهم الخزينة عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة ميلادية من تاريخ التنفيذ أو الحصول عليها ، حيث قد تؤول للشركة أسهم من نظام الإثابة والتحفيز دون شراء من السوق المفتوح.

الانتهاء من تطوير جداول الحياة الاكتوارية المصرية لمساعدة الشركات على تسعير منتجاتها بكفاءة وواقعية.

- انتهت الهيئة العامة للرقابة المالية من تطوير ونشر أول جداول حياة إكتوارية مصرية لأول مرة في تاريخ صناعة التأمين المصرية، وذلك بعد الاعتماد في مصر على جداول الحياة الاكتوارية الإنجليزية الصادرة منذ عام 1967، مع التأكيد على ضرورة التزام الشركات المخاطبة بموافاة الهيئة نهاية كل سنة ميلادية ببيان احصائي لمعدلات الوفاة الفعلية لديها مقارنة بالمعدلات الواردة بالجداول الجديدة، ووفقا للنموذج الالكتروني الذي تعده الهيئة في هذا الشأن.

صدور كتاب دوري رقم (4) لسنة 2023 بشأن حماية سرية بيانات المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية من مخاطر الاحتيال، لتعزيز حماية حقوق المتعاملين.

بموجب الكتاب تلتزم جميع الشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة والمرخص لها بمزاولة أي من الأنشطة المالية غير المصرفية بأن توضح لعملائها عند التعاقد ، بشكل شفهي ومكتوب بضرورة عدم الإفصاح عن بياناتهم الشخصية أو المالية بما تتضمنه من اسم المستخدم ، وكلمة السر التي يتم استخدامها في الحصول على أي من الخدمات المالية غير المصرفية سواء بالطريقة التقليدية أو باستخدام الحلول والأساليب والتطبيقات التكنولوجية، وكذا الزام الشركات بإرسال تحذير شهري بحد أدنى لجميع عملائها عبر الهاتف المحمول أو الطرق المتبعة للمراسلات للتنبيه بعدم الإفصاح لأي شخص طبيعي أو اعتباري عن أي بيانات شخصية أو مالية تعرضهم لمخاطر الاحتيال.

صدور كتاب دوري رقم (5) لسنة 2023 بشأن الحظر على شركات التامين القيام باستلام أي أموال من الحسابات البنكية الخاصة للوسطاء نيابة عن العملاء.

- يقضي الكتاب الدوري بضرورة التزام شركات التأمين بأن يتم استلام أي مبالغ نقدية تحت حساب رسوم الوثائق أو الأقساط من وسطاء التأمين في حدود المبالغ المقررة بقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (18) لسنة 2019، واللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (1776) لسنة 2020، وذلك بموجب الإيصالات المعتمدة من الشركة والتي تسلمها الوسيط الانتاجي كعهدة شخصية ، مع التأكد من وجود صورة الإيصال الموقع من العميل بما يفيد استلامه الأصل، وبالنسبة لوسطاء التأمين الحر أو شركات الوساطة يتم استلام المبالغ النقدية من خلال دفاتر ايصالات مسلسلة وعلى مطبوعاتهم الخاصة وموقعة منهم وذلك وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 215 لسنة 2023 بتعديل القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساط التأمين ، مع التأكيد على الوسطاء بتوريد تلك المبالغ إلى الشركة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تحصيلها.

صدور القرار رقم (215) لسنة 2023 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (23) لسنة 2014، بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل مصر.

- يقضي القرار بالحظر على وسيط التأمين القيام بتحصيل أيا من رسوم أو أقساط التأمين أو غيرها من المبالغ من العملاء بأية وسيلة ينتج عنها إضافة هذه المبالغ إلى حساباته الخاصة، على أن يلتزم بتحصيل تلك المبالغ من خلال ماكينات نقاط الدفع المسلمة إليه من الشركة أو أية وسيلة دفع غير نقدي أخرى خاصة بها أو بموجب شيكات صادرة من العملاء لصالح الشركة أو من خلال موافاة العملاء بفروع الشركة أو حساباتها البنكية للسداد من خلالها مباشرة إلى الشركة، مع الحظر على الوسطاء سداد الأقساط لشركة التأمين نيابة عن العملاء عن طريق الحسابات الشخصية البنكية لهم.

مشاركة الهيئة في قمة مصر لرأس المال المخاطر.

- والتي نظمتها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ (چي اي زد) مصر، بالتعاون مع الجمعية المصرية للاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر EPEVA ، بنك التنمية الهولندي ، وصندوق(AfricaGrow) .
- حيث أكدت الهيئة على أنها تعمل بالقرب من كافة أطراف النظام المالي غير المصرفي لمساعدتهم على تطوير وتنمية أعمالهم، وذلك عبر تنظيم اللقاءات المشتركة والحوارات المجتمعية للاستماع لآرائهم ومقترحاتهم واجراء المشاورات اللازمة لتعريف كافة الأطراف بالتوجهات التنظيمية والرقابية وذلك للحفاظ على استقرار الاسواق وتطويرها على حد سواء.

مشاركة الهيئة في المؤتمر الدولي للتكنولوجيا في الشرق الأوسط وأفريقيا Cairo ICT .

- وأكدت الهيئة على أن تسخير إمكانات التكنولوجيا المالية ورقمنه الخدمات المالية غير المصرفية يعزز من قدرات القطاع المالي غير المصرفي تحقيق الشمول التأميني والاستثماري والتمويلي ويدعم رؤية مصر لتحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي، موضحاً أن التكنولوجيا

المالية محرك ودافع رئيسي لتسهيل الوصول والحصول على الخدمات المالية غير المصرفية لفئات المجتمع المختلفة بما يدعم متطلبات الاقتصاد القومي، فالقرارات الجديدة تضع الأسس لإنشاء شركات جديدة تعمل بشكل تكنولوجي 100% في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية وتتيح للشركات العاملة باتباع نموذج خليط في تقديم خدماتها للعملاء.

صدور القرار رقم (225) لسنة 2023 بشأن ضوابط إتاحة استخدام الأنظمة الالكترونية في حضور اجتماعات جماعة حملة وثائق صناديق الاستثمار والتصويت عليها عن بعد.

- حيث تضمن القرار عدد من الضوابط والاشتراطات اللازم توافرها لاستخدام النظم الإلكترونية لعقد الاجتماعات والتصويت على القرارات وهي ضرورة توافر وسائل التأمين والحماية اللازمة لضمان حضور حملة الوثائق القائمين في تاريخ انعقاد الاجتماع وفقا للثابت بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة بالنسبة لوثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة المصرية أو سجلات شركة الإيداع والقيد المركزي بالنسبة للوثائق المقيدة بالبورصة المصرية، مع ضمان السرية عند التصويت على قرارات جماعة حملة الوثائق، وذلك وفقا للمواصفات التي توافق عليها الهيئة.

صدور حزمة من القرارات لتطوير آليات التداول في سوق الأوراق المالية لتعزيز مستويات الاستقرار المالي وحماية حقوق المتعاملين.

- حيث تضمنت حزمة القرارات إدخال عدة تعديلات على القواعد واللوائح المنظمة للملاءة المالية والشراء بالهامش وكذلك العضوية بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، حيث تم اعتماد قرار مجلس إدارة البورصة بشأن توسيع قاعدة الجهات الأعضاء بما يسهم في بناء وتحديث قاعدة بيانات كافة أنشطة سوق رأس المال المختلفة لمساعدة الجهات الرقابية والتنظيمية لرفع كفاءة وجودة عملية اتخاذ القرارات بموجب التطورات والمتغيرات.
- وجاءت أبرز التعديلات كالآتي، إلزام الجهات الأعضاء بالبورصة بتصنيف فئات العملاء (عالي–متوسط–منخفض المخاطر) وتحديث بياناتهم وفق درجة المخاطر بشكل دوري، واستهدافاً لتخفيف نسب التركز في التمويل الهامشي تم تخفيض الحد الأقصى لمديونية العميل الواحد إلى 10% و15% مع مجموعته المرتبطة بدلاً من 15% للعميل و20% مع مجموعته المرتبطة حالياً، مع الحفاظ على المراكز المستقرة، تدعيماً للمراكز المالية للشركات العاملة في الأوراق المالية استبعاد الالتزامات طويلة الأجل الخاصة بعقود التأجير، بالإضافة إلى اعتماد مقترح البورصة بتبسيط إجراءات التكويد للصناديق الأجنبية لزيادة معدلات الاستثمار في أسواق الأسهم والأذون والسندات.

صدور القرار رقم (3019) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 14 لسنة 2007 بشأن معايير الملاءة المالية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

- والذي حدد ألا يقل الحد الأدنى لحقوق الملكية مضافاً إليه القروض المساندة وفقاً لأخر قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات للشركات الحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة الآليات والأنشطة المتخصصة عن 15 مليون جنيه وذلك بدلاً من 5 ملايين جنيه حالياً، على أن يتم

منح الشركات المخاطبة بهذا القرار مهلة 6 أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتوفيق أوضاعها ويجوز مد مهلة توفيق الأوضاع لمدة مماثلة وفق مبررات تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة، وذلك تدعيما للملاءة المالية للشركات وتعزيز قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها وحسن إدارة المخاطر بشكل استباقي.

صدور القرار رقم (245) لسنة 2023 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (67) لسنة 2014 بشأن تنظيم مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش.

- إلزام الجهات المخاطبة والحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش بإخطار الهيئة والبورصة المصرية وشركة الإيداع والقيد المركزي مسبقاً بالمبلغ المجنب لشراء الاوراق المالية بالهامش (متضمناً القروض المساندة المخصصة لهذا الغرض إن وجدت)، والاحتفاظ بالمستندات المؤيدة لهذه المبالغ، ويلتزم مراقب حسابات الشركة بالتأكد من وجود المبلغ المجنب لشراء الأوراق المالية بالهامش ورصده لهذا الغرض وإثبات ذلك في تقرير يصدر عنه، على أن يوافي الهيئة والبورصة المصرية بالبيانات والمستندات المثبتة لذلك متى طُلبت منه.

اعتماد الهيئة لقرار مجلس إدارة البورصة بتطوير قواعد العضوية.

حيث تضمنت تعديلات قواعد العضوية كذلك إلزام الجهات الأعضاء بالبورصة المصرية، باستيفاء ملف كامل لكل عميل واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحديث بيانات العملاء بصفة دورية ومستمرة وفور حدوث أي تغير عليها، مع ضرورة وضع معايير من قبل مجلس إدارة الشركة العضو لتصنيف فئات العملاء، وذلك على أساس درجة مخاطر كل عميل على حدة وذلك وفق 3 تصنيفات (عالي – متوسط – منخفض المخاطر)، على أن تحدث بيانات العملاء عالية ومتوسطة المخاطر كل سنتين على الأكثر وكل خمس سنوات على الأكثر للعملاء منخفضة المخاطر، وعليه اتخاذ التدابير التي تكفل الزام كل عميل بما سبق، وان يكون من ضمن هذه التدابير توقفه عن تلقي أوامر العميل غير الملتزم بتحديث بياناته، وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام والضوابط المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اعتماد الهيئة مقترح البورصة المصرية بتيسير إجراءات تسجيل العملاء من صناديق الاستثمار والشركات الأجنبية بكافة أنواعها بسوق الأوراق المالية وأيضا تبسيط إجراءات تنشيط الحسابات الراكدة.

وتشمل التعديلات مد فترة صلاحية العمل بأكواد المؤسسات الأجنبية بأنواعها لتصبح خمس سنوات من تاريخ تسجيل العميل لدى البورصة المصرية (وذلك أسوة بالمؤسسات المصرية) أو المتبقي من مدة صلاحية المستند الثبوتي أيهما أقل، وفيما يتعلق بالمستندات الثبوتية لصناديق الاستثمار فسيتم الاكتفاء بـ "سويفت" يتم إرساله من أمين الحفظ العالمي إلى البورصة المصرية متضمنا كافة بيانات الصندوق المطلوب الإفصاح عنها.

صدور القرار رقم (223) لسنة 2023 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018 بشأن قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار.

- نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركات التمويل الاستهلاكي، إلى الجهات التي يجوز للبنوك وشركات التأمين وبنوك الاستثمار مزاولة نشاط صناديق الاستثمار معها.

- تضمن القرار تعديل موعد غلق باب الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار في حالة تغطية جميع الوثائق المطروحة للاكتتاب، ليكون بعد خمسة أيام عمل من تاريخ فتح باب الاكتتاب بدلا من عشرة أيام ، وذلك اتساقا مع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، بموجب القرار تم زيادة الحد الأقصى لعدد أعضاء لجنة الإشراف على أعمال الصندوق ليكون 9 أعضاء بدلا من 5 ، بهدف منح المرونة لكل صندوق على حدة بما يتناسب مع حجم نشاطه، مع الالتزام بالعرض على جماعة حملة الوثائق إذا ترتب على ذلك زيادة نفقات الصندوق ، ويكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين للمساهمة في تجنب تعارض المصالح وعدم اتخاذ قرارات يشوبها تغليب مصالح أحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى ، وذلك لزيادة مستويات حماية حقوق حملة الوثائق.

صدور القرار رقم (224) لسنة 2023 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (52) لسنة 2014 بشأن ضوابط وإجراءات طرح وثائق صناديق الاستثمار على دفعات والموافقة لشركة صندوق الاستثمار المغلق بطرح أكثر من إصدار للوثائق.

وتضمنت التعديلات إضافة مادة جديدة مستحدثة برقم الثانية مكرر، بهدف التيسير في متطلبات مزاولة نشاط صناديق الاستثمار بالسماح بإصدار أكثر من إصدار لوثائق الصندوق بدلا من السير في إجراءات تأسيس وترخيص شركة صندوق استثمار مستقلة لكل صندوق، على ان يكون لكل إصدار جماعة حملة وثائق مستقلة وحسابات مستقلة، بالإضافة إلى تيسير إجراءات إعداد ومراجعة ملف طرح الوثائق المقدم للهيئة بحيث يتم اعتماد نشرة اكتتاب أو مذكرة معلومات تفصيلية للصندوق ككل ويتم تقديم نشرة مختصرة تكميلية لكل إصدار يتم طرحه ، كذلك تستهدف المادة الجديدة من القرار تيسير إجراءات التعاقد مع مقدمي الخدمات الذين يتعاقد معهم الصندوق ، حيث يجوز للصندوق التعاقد مع شركة واحدة لتقديم تلك الخدمات بحسب نوع الخدمة لكافة الإصدارات عند انشاء الصندوق وتحديث العقود مع كل إصدار ، وذلك في حال رغبة الصندوق.

صدور الكتاب الدوري رقم (6) بشأن جواز خضوع الأشخاص المرخص لهم للعمل بالوظائف الرئيسية في شركات الأوراق المالية اعتبارا من أول يناير 2023 للاختبار والمقابلة الشخصية حال انتقالهم لشركة جديدة.

- والذي يجيز خضوع الأشخاص المرخص لهم للعمل بالوظائف الرئيسية في شركات الأوراق المالية اعتبارا من أول يناير 2023 للاختبار والمقابلة الشخصية حال انتقالهم لشركة جديدة في ذات المجال وذات الوظيفة الرئيسية.
- أكد الكتاب الدوري أن الترخيص الصادر من الهيئة للعاملين بالوظائف الرئيسية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يكون صالحا لمدة ثلاث أعوام ويجب طلب تجديده في نهاية المدة شريطة استيفاء متطلبات التطوير المهني وفقا للضوابط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.

صدور قرار رئيس الوزراء رقم (4580) بتعديل بعض الضوابط المنظمة لنشاط شركات الاستثمار المباشر، الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 113 لسنة 2018.

- يقضي القرار بأن لا تقل حصة المساهم القائم بالإدارة عن نصف في المائة من رأس مال الشركة المصدر، وأن يتم طرح رأس مال الشركة (فيما عدا حصة الشريك المتضامن أو حصة المساهم القائم بالإدارة في شركات المساهمة) طرحاً خاصاً للمستثمرين المؤهلين من أفراد وشخصيات اعتبارية ومؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية.
- بموجب القرار يتم توقيع عقد إدارة بين الشركة والمساهم القائم بالإدارة، على أن يتضمن ذلك العقد الصلاحيات المقررة للعضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) وكذا صلاحيات مجلس إدارة الشركة وطريقة اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة للشركة واستبعاد المساهم القائم بالإدارة من التصويت على هذا القرار، اشتراط قيام شركات الاستثمار المباشر باستثمار أموالها في أوراق مالية مقيدة أو غير مقيدة بالبورصات المصرية.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg